حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية – العدد (٢٩) ٢٠١٣/٣/٢٥

التوافق والصوت المعطّل

علي الشيخ منصور

كان يفترض بانتخاب عضو الائتلاف الوطني غسان هيتو لرئاسة الحكومة المؤقتة أن يعني تجاوز عام كامل من الخلافات المزمنة في صفوف المعارضة السورية بهذا الشأن، وحول قضايا أخرى ما تزال معلقة، إلا أن الأمور جاءت عكس التوقعات، بل فجرت كماً من الخلافات والاعتراضات المسبقة، التي تعكس تباينات في صفوف هذه المعارضة أبعد ما تكون عن الأسباب التي تحكى في الإعلام، أو عن المهاترات التي طفت على السطح، ولم تنته عند انسحاب البعض ورجوع بعضهم عن الانسحاب، بل وصلت الأمور إلى رئاسة أركان الجيش الحر، الذي انحاز إلى أقلية المنسحبين، مردداً مطلبهم بضرورة وجود توافق بين مكونات المعارضة على تسمية رئيس الحكومة كشرط للاعتراف به، ومن ثمّ استقال الشيخ معاذ الخطيب من رئاسة الائتلاف الوطني.

شرط التوافق طالب به كمال اللبواني لتبرير رفضه نتيجة الانتخابات التي جاءت لصالح هيتو، ولتبرير انسحابه من الائتلاف، كاعتراض على طريقة التصويت، لأن «الائتلاف هو هيئة غير منتخبة، ولذلك فليس لها الحق في اختيار رئيس وزراء على أساس حصوله على تصويت الأغلبية، كان يجب ان يتم ذلك بالتوافق». مضيفاً «نحن أعضاء الائتلاف لم ننتخب لتمثيل السوريين، ولذلك فإن هيتو لا يمثل سوى ال٣٥ عضواً الذين صوتوا له». فيما أكد المتحدث باسم الائتلاف، وليد البني، ذلك، بالقول إن «القضية الأساس هي توقيت التصويت والطريقة التي جرى بها. لقد دُفع الائتلاف من أجل الحصول على الأغلبية في مجموعة لم يتم انتخابها»، دون أن يُرشدنا اللبواني أو البني إلى الحل في حال تعذر التوافق بين مكونات الائتلاف أو المعارضة ككل، وهي متعذرة بالواقع كما نعرف جميعاً، وكما يعرف اللبواني والبني أيضاً، مما يعني تأجيل المهام السياسية والتمثيلية والإغاثية بانتظار توافق غائب، ستدفع الثورة والشعب السوري ثمنه مزيداً من الدماء.

عموماً الخلاف بين التصويت والتوافق مسألة ليست جديدة، وهي تذكرنا بخلافات حزب الله مع جماعة ١٤ آذار في لبنان حين اشترط الحزب لتمرير الحكومة أن يمنح شرعية الثلث المعطل في مجلس النواب، فلا يصح أي تصويت دون موافقة الثلث المعطل، وهي قسمة ضيزى بكل المعايير في وقتها، لأنها ابتزاز واضح للأكثرية النيابية، لكن انسحاب هذه الموضوعة على المعارضة السورية يضعنا أمام حقيقة كارثية، فمع إدراكنا لاستحالة التوافق بين مكونات المعارضة السورية، يأتي شرط التوافق مفتوحا ليس على الثلث المعطل، بل على الصوت المعطل، إذ يحق لأي معترض أن يُعيق عملية التوافق، دون أن نعرف ما هي البدائل، فالثلث المعطل بالنسبة لحزب الله يشكل قوته داخل المجلس التشريعي، بينما نحن نجهل قوة اللبواني أو البني المعطلة داخل الائتلاف الوطني، لأن مكونات الائتلاف لم تأت من صناديق الاقتراع، وهنالك استحالة لأية انتخابات تشريعية قبل اسقاط النظام.

فكيف بمن يرى بتشكيل حكومة مؤقتة «إفتئاتاً على الشعب السوري صاحب الحق في ذلك. فلا بد أن يمهر الشعب السوري هذا الإعلان بموافقته عن طريق ممثليه الشرعيين المنتخبين عن طريق صناديق الاقتراع»، وهذا ترف لا يمتلكه الشعب السوري، وأعتقد أن المسافة بين الدعوة لانتخابات تؤكد شرعية رئيس الحكومة وبين رفض التصويت داخل الهيئة السياسية للائتلاف الوطني لصالح التوافق تكاد تتناهى إلى الصفر، فكلا الرأيين يهدفان للإعاقة فقط.

الافتتاحية

درعا تعود لواجهة الثورة

سامي شيحان

في الوقت الذي أعلن فيه المجلس العسكري الثوري لدمشق وريفها بدء «معركة الفتح المبين» بالتعاون مع ألوية وكتائب الجيش الحر، لضرب مواقع الأمن والشبيحة على طريق مطار دمشق الدولي وفي منطقتي حران العواميد والعتيبة، بعد أن تمّ استهدف ثكنات لجيش النظام في بلدة عقربا وحران العواميد وعلى طريق المطار الدولي الأسبوع الماضي.

في هذا الوقت تعود درعا التي كانت مهد الثورة السورية إلى واجهة الأحداث، حيث سيطر مقاتلو المعارضة فجر السبت الماضي على مقر قيادة اللواء ٣٨ دفاع جوي الواقع بالقرب من بلدة صيدا على طريق دمشق عمان الدولي، وذلك بعد اشتباكات عنيفة أعقبت حصاراً استمر لأسبوعين.

قتل في هذه العملية ثمانية عناصر من الواء بينهم العميد محمود درويش قائد اللواء. واستطاع الثوار تحرير ٣٥ مواطناً من أهالي درعا كانوا معتقلين في سجون اللواء، كما استولى الجيش الحر على صواريخ حرارية مضادة للطائرات، وسلاح خفيف ومتوسط وخصوصاً رشاشات الـ ٢٣ ، ١٤،٥ مع عتادها وذخيرتها، فضلاً صناديق تحتوي على أقنعة وكمامات ضد الغازات. واسترجع الجيش الحر الآليات والسيارات والمسروقات التي كان عناصر اللواء المذكور سرقوها من الأهالي.

كذلك سيطر مقاتلو المعارضة على حاجزي العلان وجلين في بلدة سحم الجولان في درعا. واغتنموا عدداً من الآليات والأسلحة المتوقفة فيهما مع ذخيرتها. بالتزامن مع اشتباكات عنيفة في درعا البلد في محيط حاجز مبنى البريد والجامع العمري، بعدما سيطر الثوار على مقر للأمن العسكري في بلدة الشجرة بريف درعا، وعلى قسم من الطريق الذي يربط درعا بدمشق. لتضييق الخناق على النظام في دمشق العاصمة، وقطع الطريق الدولي باتجاه الأردن، ومن ثم تحرير درعا مهد الثورة السورية.

حرية – العدد (٢٩) ٢٠١٣/٣/٢٥

حزب الله: من مزارع شبعا إلى القصير ومزارع القاع

نبيل حيفاوي

تفاجأ الشعب السوري من مواقف حزب الله نحو الثورة، ومنذ أيامها الأولى، عندما كانت « سلمية». وكان مذهولا من ترجمة الحزب لموقفه، منذ وقت مبكر، عندما راحت مشاهدات الناس تؤكد على مشاركة مقاتلين في قمع التظاهرات، ولو بشكل محدود.

كانت الدعاية التي طرحها الحزب في تعامله مع الثورة (عندما كانت احتجاجات، ومطالبها إصلاحية)، تتخذ من فكرة: «المؤامرات الدولية، ضد محور الممانعة»، فاتحة تمهيدية لتداعيات الانحياز المقرر سلفا إلى جانب النظام، وضد الشعب واحتجاجاته بالتظاهر والاعتصام. وللإمعان في الخداع، لم يفت فقهاء الحزب، من داخل الحزب ومن خارجه، الإشارة الخجولة إلى: «ضرورة الإصلاح، وحق الشعب السوري في مواجهة الفساد، دون نسيان «اللازمة» التحذيرية من استغلال القوى «الامبريالية الصهيونية» للأزمة في سوريا. ودائما قلب الحزب على محور الممانعة والمقاومة!!.

وللوهلة الأولى يبدو من هذا الخطاب، شيء من البراءة وحسن النوايا، لكنه في العمق يقوم على اتهام الشعب السوري بالوقوع في شرك «الأعداء»، وليس مستبعدا أن تكون عقلية الحزب ترى في الشعب السوري «خائنا لوطنه وأمته». تلك هي دائما عقلية القوى الشمولية والظلامية، حيث ترى في ذاتها ومصالحها وسياساتها أساسا وحيدا ومتفردا لمصالح البشر والبلدان، وكل من يطرح اعتراضا مع تلك السياسات، منخرط مع الأعداء، الذين هم «الشيطان الأكبر» حسب خطاب ولاية الفقيه. والقوى «الامبريالية والاستعمارية والصهيونية» حسب أيديولوجيا «القومجيين العرب» في السلطات وفي الأحزاب.

لم يمض وقت طويل، حتى كشف الحزب عن مضمون موقفه الحقيقي، في مجالي السياسة والسلوك. فلم تعد ترد أي إشارة من قادته وإعلامييه، إلى حق ما؟؟ للشعب السوري في التغيير، أصبحت الثورة بالجملة مؤامرة على معسكر «الممانعة». وتزامن ذلك مع بدء انكشاف الدور العسكري لكادرات الحزب ومقاتليه في قمع ثورة الشعب السوري، حين لم يعد بإمكان إعلام الحزب القدرة على إخفاء مشاركته الميدانية في مواقع مختلفة من سوريا، فالنعوات لقتلاه التي تحمل عنوان «استشهد خلال تأدية الواجب»، سرعان ما أصبحت مثيرة للسخرية، ليس لدى النشطاء في الثورة السورية فحسب، بل وعند أبناء الشعب اللبناني، وفي المقدمة منهم أبناء البلدات الجنوبية والبقاعية، التي استقبلت مقابرها تلك الجثث.

هذا الخداع الإعلامي والسياسي استند إلى وهم قادة الحزب وإعلامييه، في إمكانية استثمار «رصيد الحزب المقاوم» ضد إسرائيل، غطاءً تضليليا لإخفاء أهداف الحزب، وطبيعة مواقفه ومرجعيته في طهران. وكانت النتيجة عكسية، فمن كان مخدوعا بالحزب المقاوم، راح يعيد النظر باستراتيجية الحزب وأجنداته. وتفتحت عقول كثيرة على خديعة «انتصار تموز٢٠٠٦». الذي جعل الحدود مع إسرائيل آمنة وهادئة، ومكن القوات الدولية «اليونيفيل» من الانتشار على عمق خمسة عشر كيلو مترا في عمق الجنوب اللبناني. وبعد ذلك تحول الحزب نحو أهدافه الرئيسية، التي تأسس من أجل تحقيقها، والتي تتلخص بإحداث تعديل جذري للمحاصصة الطائفية في لبنان، تمكن الحزب من خدمة الاستراتيجية الإيرانية في شرق البحر المتوسط، فاستخدم «الشيعية السياسية» للسيطرة على القرار السياسي في لبنان، ووظف فائض القوة المسلحة لإخضاع معارضيه السياسيين، ومن الطوائف كافة.

أما الانكشاف الكامل والمفضوح لأهداف الحزب وأجنداته، هو ماجاء أخيرا في سلوكه ومواقفه من الثورة السورية. حين اضطر للاعتراف بمشاركته العسكرية في أكثر من موقع، فسرعان ما نقل السلاح من كتف إلى كتف، من «المقاومة والتحرير» إلى كتف «حماية الشيعة» في سوريا. و«أما كنهم» الدينية المقدسة.

وما عاد إخفاء تدخله الواسع واليومي ممكنا، لا للشعب السوري، في أكثر من محافظة، ولا للبنانيين ، في الحاضنة الاجتماعية «الطائفية» بشكل خاص. فأعلن بشكل سافر حجة يحاكي فيها التاريخ الاستعماري لبلدان المشرق العربي، حين استخدمت الدول الأوروبية ذريعة «حماية الطوائف»، والمسيحية خاصة. فراح يطرح حجة حماية «الشيعة» في منطقة القصير في حمص، لتبرير مشاركته في الحرب ضد الثورة إلى جانب النظام. وكذلك جعل من مقام» السيدة زينب» حكرا طائفيا «شيعيا»، وهو مقام لحفيدة رسول المسلمين جميعا، مدَعيا تعرضه للتهديد (إشارة منه إلى خطر مذهبي سني مزعوم).

إنه المنطق المستعار من التجربة الاستعمارية في القرن التاسع عشر. ووفق هذا المنطق، يكون من حق أدعياء التدين من مختلف الديانات، شن حروب في أقاصي الأرض بحجة حماية جماعة تنتمي لهذا أو ذاك. ولعل خطورة هذا التفكير بأنه يتقاطع مع ادعاءات إسرائيل بحقها في الدفاع عن اليهود في أي رقعة على هذا الكون. وتعلن ذلك على الملأ، وتوظفه لابتزاز دول العالم وشعوبه لتأخذ ما تريد لتحسين مواقعها، ولإرهاب كل من يعارضها بالفكر والسياسة.

وفق مزاعم حزب الله، يصبح الشيعي في سوريا عضوا في «طائفة حزب الله» وليس مواطنا سوريا ينتمي إلى المذهب الشيعي. وتصبح الأرض السورية «مقام السيدة زينب» وجميع الأماكن الدينية التي تقدسها الطائفة الشيعية، وقفا لحزب الله ، ومن خلفه النظام الإيراني.

كثيرة هي الأماكن التي يتواجد فيها سوريون ينتمون إلى المذهب الشيعي، وإن بتعداد قليل، وإذا كانت الضرورات الحربية اقتضت البدء من (القصير الهرمل) والسيدة زينب، فما المانع وفق هذه الأيديولوجيا أن يرسل حزب الله قواته إلى جنوب وشمال وشرق وغرب سوريا، فهو لا يعدم العثور على تواجد لمن ينتمون للمذهب الشيعي مهما قل عددهم!!.

وتبدو المفارقة في هذا الطرح في شن الحزب حملة دعائية محمومة، بادعائه وجود مقاتلين من ليبيا وتونس والسعودية

وأفغانستان، منخرطين في الحرب على النظام «المقاوم الممانع». وسوق الاتهام لهم بالسلفية والأصولية. حتى من يناصر الشعب السوري من أبناء الشعب اللبناني، يقيم عليه حزب الله الحد، بتهمة الارتباط بالمشاريع التي تهدف لتقويض الممانعة والمقاومة.

مرة أخرى، وفق هذا التفكير، يقوم الحزب، منتحلا احتكار تمثيل الشيعة، بجعل قضية الصراع مع إسرائيل منسوبة له ولمن يدعي تمثيلهم طائفيا، وتصبح بقية الأطياف التي يتشكل منها الشعب السوري والشعوب العربية، في موضع الاتهام بوطنيتها، وإن أرادت إثبات العكس فما عليها سوى نيل «صك براءة وغفران»، يصادق عليه حزب الله بتفويض من ولي الفقيه في طهران.

غير أن العارفين بتاريخ علاقة حزب الله مع من يدعي أنهم الحاضن البشري لمواقفه، نقصد «أبناء الطائفة الشيعية في لبنان»، لابد أن يكونوا على ثقة بالحراك الفكري والسياسي والمدني الذي يتفاعل في صفوف «الشيعة» من أبناء الجنوب والبقاع والهرمل، بالضد من سياسات حزب الله عموما، ومواقفه من الثورة في سوريا بشكل محدد. فتاريخ الفكر العلماني والسياسات الديمقراطية والتقدمية في لبنان، ساهم به عدد كبير من الشيعة، فليس غريبا أن تكون سيطرة حزب الله على هذه المناطق، قد بدأت بقمع واغتيال أعداد كبيرة من رجالات الفكر والسياسة من أبناء تلك المناطق، ذات الأكثرية الشيعية.

الحقيقة التي توجعنا أن ينتقل حزب الله من مزارع شبعا إلى مزارع لقصير والقاع، في منحدر نهايته هاوية سحيقة، لم نكن نتمناها له ولسواه.

المواطن السوري بين فكي الغلاء وتدني الدخل والبطالة

نعيم نصار

تبدو قضية الارتفاع المتواصل في الأسعار من أهم القضايا الاقتصادية الضاغطة على حياة الناس المعيشية في مختلف المناطق السورية، لاسيما أن أعداد الفقراء تتزايد خاصة في تلك الشريحة التي فقدت عملها اليومي وتحولت إلى حالة البطالة.

وهناك من يقدر عدد الذين يعملون بأجر بـ٣,٦ ملايين عامل ويعيلون حوالي ١٤,٥ مليون إنسان، ومتوسط دخل العاملين باجر هو ١٤ ألف ل.س فقط لا غير، أي أقل من ١٥٠ دولار في الشهر.

وجهاً لوجه

صارت عملية الشراء من البقالية بالنسبة إلى السوري عملاً مرهقاً فالدخل القليل لم يعد قادراً على سد احتياجات الأسرة لخمسة أيام في الشهر، ومن يراقب السوريين يعرف جيدا أن الكثير من عاداتهم الغذائية والشرائية تغيرت، ووصل قسم كبير منهم إلى الشراء بكميات ال٢٠٠ غرام، والنصف كغ، و يعود السبب إلى هذا التصاعد اليومي المخيف في أسعار كل شيء، وزيارة واحدة إلى أي محل في أي منطقة تجعلنا نعرف أن سعر البطاطا هو٦٠ ل.س، البندورة وصل إلى ١١٠ ل.س، الخيار ١٢٠ ل.س، الكوسا ١٢٥ ل.س، الفاصولياء ١٨٠ ل.س، البصل اليابس ٦٥ ل.س، البرتقال ٦٠ ل.س، التفاح ٨٥ ل.س، الموز البلدي ٩٥ ل.س،

أما أسعار اللحوم فحلقت صعوداً ووصل سعر كغ الخروف إلى ١٣٥٠ ل.س، لحم العجل، ٩٠٠ ل.س للكغ، السمك ٥٠٠ ل.س، الفروج ٢٦٠ ل.س للكغ،

حتى أن المكتب المركزي للإحصاء اعترف في آخر إصداراته أن شهري تشرين الأول والثاني الماضيين، شهدا ارتفاعاً جديداً في الأسعار قدره ١١ نقطة مقارنة بشهر أيلول ٢٠١٢، نتيجة تصاعد أسعار مجموعة الأغذية ومنها الخبز والحبوب واللحوم والألبان والبيض والسكر والفواكه.

وسجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وفقاً للمركزي للإحصاء، في شهر تشرين الأول ارتفاعاً قدره ٥,٨٤ مقارنة بالشهر الذي قبله، وبلغ الرقم القياسي ٢٢٦,١٢٪، وتضخماً سنوياً بمعدل ٤٩,٨٧٪ مقارنة بالفترة المقابلة من العام ٢٠١١، وبمعدل ٢,٦٥٪ مقارنة بشهر أيلول الماضي.

وعزا المكتب هذا الارتفاع إلى تذبذب السوق بالنسبة للمواد الغذائية وخاصة الخبز والحبوب التي ارتفعت بمقدار ٢٠,٩٤ نقطة، وارتفاع مجموعة اللحوم بمعدل ١٨,٢٩ نقطة الذي ترافق بارتفاع مجموعة الألبان والأجبان والبيض بمعدل ١٥,٩٢ نقطة.

وتصدرت حلب المحافظات بالغلاء بمعدل ٢٦٣,٩١ نقطة، وحلت ثانياً دير الزور مسجلة ٢٤٤,٥٤ نقطة، وثالثاً الرقة بمعدل ٢٣٩,١١ نقطة، بينما كانت أدنى مستويات الغلاء بريف دمشق ٢٠٦,٠٩ نقاط، و٢٠٧,٦٤ بدمشق، و٢١٩,٩٢ بحمص.

ويبدو أن إيقاع المتابعة في المكتب المركزي للإحصاء بطيء بسبب البيروقراطية العامة التي تسير بها معظم أجهزة

حكومة النظام، فماذا يقول ويعلق المكتب المذكور على الأسعار اليومية الراهنة القافزة من أعلى إلى أعلى؟

ضغط الهمّ المعيشي

إذا جلس المواطن السوري في العمل فإن حديث الغلاء اليومي هو الأول، ولعله الخبر الأول في البيوت مع الأخبار السياسية، حتى أن صحيفة جبهوية تدور في فلك النظام عبرت عن قلقها من هذا الحال المعيشي الضاغط واعتبر محرر المقال المنشور منذ أيام أن (المواطن مازال صامداً رغم إفلاسه ومديونيته، ومازال يدفع من قوته ودمه ضريبة تجاوزاتهم وأخطائهم وسمسراتهم، وبات هذا المواطن عاجزاً عن شراء حاجاته الضرورية جداً جداً).

وتعترف إحصاءات حكومية بأن ٨٥٪ من الأسواق خارج الرقابة التموينية، وأعتقد من موقعي كمواطن قبل كل شيء أن كل أسواق البلد كانت خارج الرقابة التموينية، ومنذ سنوات طويلة يتشارك التاجر والمسؤول الحكومي في نهب الناس، وقد عبّر أمامي احد المراقبين في التموين بالقول أن كل همّه أن يتمكن من تأمين مادة الغاز والمازوت لبيته فقط .

ذات السيمفونية الإعلامية

وسائل إعلام النظام ومعها نشرات الإعلام الخاصة الدائرة في ذات الفلك، مازالت تعيد ذات المفردات الإعلامية عن ضرورة تدخل الرقابة التموينية في الأسواق، مع أن المواطن السوري يعرف حتى قبل الثورة أن رقابة التموين التي لا يزيد عدد مراقبيها عن الألف مراقب في كل سوريا، وفي ظل الفساد الذي تعيشه كمؤسسة، لا تستطيع أن تفعل شيئاً، وليست سوى اكسسوار حكومي للزينة العامة للنظام.

فمن حمص يتحدث أحد المراسلين لإحدى الوسائل الإعلامية التابعة للنظام عن الوضع المعيشي في عدة أحياء حمصية (موالية) وذلك بتاريخ ١٢-٣-٢٠١٣ حيث التلاعب بوزن ربطة الخبز وصل إلى نقص ٣٠٪ من وزن الربطة، فوسطي وزن الربطة حالياً هو ١٠٥٠ بدلاً من ١٤٥٠ غ، مع العلم أن معظم الخبز المباع للمواطنين لا يتمتع بالمواصفات التموينية، بسبب التلاعب بكميات المازوت المخصصة للأفران، حيث يتم بيع قسم منها لتجار الأزمات بدلاً من استخدامها في إنتاج الخبز.

كما تتحدث نشرة الأسعار التأشيرية ٢٣ أيضاً عن زيادة في أسعار الحليب نيدو وحليبنا، فيما بقيت أسعار السمون والزيوت النباتية على حالها وبقي الرز القصير والسكر على حاله، وارتفع كل من الكعك والمعكرونة بمقدار ٥ ليرات.

وارتفع ارتفع سعر الخبز السياحي المرقد وأصبح سعر الربطة بين ٦٥-٧٠ ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة للسمون، كما ارتفعت علبة المتة بمقدار ١٠ ليرات سورية، وبقي الشاي والبن المحمص دون هيل على حاله.

وصدر قرار من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نشر في وسائل إعلام النظام يوم الاثنين يفيد برفع أسعار الدقيق والقمح بنوعيه القاسي والطري. وطبعا الشخصيات الموجودة في وزارة التجارة الداخلية تحاول الشرح والتبرير، فالسيد عماد الأصيل معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة النظام يذكر بأن الوزارة لا تستطيع أن تقوم بتسعير مادة بأقل من كلفتها الحقيقية لأنها ستحجب من السوق هي وأغلب المواد التي تم تسعيرها، كما أن للمستهلك في الوقت نفسه الحق بأن يكون عنده قوة شرائية وسيولة نقدية وجبهات عمل وهذا ما نطالب به كما يطالب به الجمهور.

الناس تدفع الفاتورة

بدورنا نعتقد أن الغلاء المتصاعد يومياً، وبعد وصول الدولار إلى سعر ١٣٠ ل.س، هو عبارة عن الفاتورة التي يدفعها عموم الناس في سوريا، بكلام آخر، الاقتصاد السوري الذي نتحدث عن حاله الكارثي الحالي والسبب طبعاً يعود إلى لجوء النظام إلى الحل الأمني العسكري في تعامله مع الثورة الشعبية السورية، ورغم كل شيء فإن صمود هذا الاقتصاد وتأخر انهياره التام، يعود إلى أن الناس تدفع من جيوبها وعبر الغلاء فاتورة كل النهب والصرف على قوى الجيش والأمن، أي أن الناس الثائرة تدفع فاتورة الدم والاعتقال ويشترك كل السوريين في دفع فاتورة الغلاء. ولا أعتقد أن أي جهة حكومية تابعة للنظام قادرة على وقف انهيار الاقتصاد السوري إذا بقي هذا النظام في السلطة.

وأظن أن سقوطه الأكيد الذي نتمنى أن لا يتأخر، سيكون بوابة الخلاص نحو سوريا جديدة تنعم بالأمان والحرية والعدالة.

لقطات من سورية: يتعين على الأمم المتحدة القيام بتحرك عاجل لضمان تحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات الفادحة

منظمة العفو الدولية

في تقريرَين موجزَين أصدرتهما اليوم، وجدت منظمة العفو الدولية أنه بعد مرور سنتين على نهوض السوريين في احتجاج سلمي ضد حكومتهم، ها هي البلاد تغرق في نزاع دموي، ارتكب فيه الطرفان جرائم حرب.

وتؤكد بحوث أُجريت داخل سوريا في الأسبوعين الأخيرين أن قوات الحكومة لا تزال تقصف المدنيين بلا تمييز، وكثيراً ما يتم ذلك باستخدام أسلحة محظورة دولياً، وتُدمِّر أحياء بأكملها. وعادةً ما يتعرَّض المعتقلون لدى هذه القوات للتعذيب أو الاختفاء القسري أو الإعدام خارج نطاق القضاء. كما لجأت جماعات المعارضة المسلحة إلى احتجاز رهائن، وتعذيب وقتل الجنود وأفراد المليشيات المؤيدة للحكومة والمدنيين الذين أسرتهم أو اختطفتهم.

وقالت آن هاريسون، نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية: «إنه في الوقت الذي لا تزال فيه الأغلبية العظمى من جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة تُرتكب على أيدي القوات الحكومية، فإن بحوثنا تشير إلى تصاعد الانتهاكات على أيدي جماعات المعارضة المسلحة كذلك.»

وأضافت تقول: «إذا لم يتم التصدي لمثل هذه الممارسات، فإنها يمكن أن تصبح أشدَّ استحكاماً، ولذا ينبغي أن يعرف جميع المعنيين أنهم سيخضعون للمساءلة على أفعالهم.»

وأظهرت بحوثنا مرة أخرى أن الحكومة السورية تستخدم أسلحة محظورة دولياً ضد المدنيين.

في ١ مارس/آذار، وجد باحث في منظمة العفو الدولية في حلب تسع قنابل عنقودية كانت قد أُسقطت من طائرة حربية نفاثة على منطقة سكنية مكتظة. وقُتل أكثر من اثني عشر شخصاً وجُرح عشرات آخرون من سكان المنطقة، بينهم عدد من الأطفال. وتحدَّث أحد السكان، وهو من عائلة «الديك»، لمنظمة العفو الدولية عن كيفية مقتل أقربائه في الهجوم، وهم : إيناس، وعمرها سنتان، وهبة وعمرها ٨ سنوات، وراما وعمرها خمس سنوات، ونزار وعمره ٦ سنوات، وطه وعمره ١١ شهراً، ومحمد وعمره ١٨ شهراً. لقد قُتلوا جميعاً لماذا؟ ولماذا الأطفال؟

وكما هي الحال في مثل هذه الهجمات، فقد كان الموقع مليئاً بال القنابل الصغيرة التي لم تنفجر، والتي ستظل تتسبب بمقتل وتشويه الأشخاص الذين يلتقطونها، وغالباً ما يكونون من الأطفال. وعلى مقربة من المكان عُثر على ذراع طفل تحت ركام حي دُمِّر بصاروخ باليستي أرض-أرض بعيد المدى أطلقته القوات الحكومية من مسافة مئات الكيلومترات. وقُتل وجُرح مئات من السكان، بينهم العديد من الأطفال. في ثلاث من هذه الهجمات التي وقعت مؤخراً، والتي أبادت عائلات بأكملها. فقد تحدثت صباح، وهي امرأة نجتْ من المذبحة وعمرها ٣١ عاماً، لمنظمة العفو الدولية عن خسارتها : «قُتلتْ بناتي إسراء وأماني وآية، اللاتي تبلغ أعمارهن ٤ سنوات و٦ سنوات و١١ سنة على التوالي، وزوجي ووالدتي وشقيقتي نور، البالغة من العمر ١٤ سنة، وثلاثة من أبناء شقيقاتي الأخريات، وهم أحمد وعبدالله ومحمد الذين يبلغ أعمارهم ١٨ شهراً وثلاث سنوات وأربع سنوات على التوالي. لقد قُتلوا جميعاً، فماذا يتبقَّى لي في هذه الحياة؟»

وهلَك آلاف الأشخاص في شتى أنحاء البلاد في الأشهر الأخيرة نتيجة لهجمات مشابهه شنَّتها قوات الحكومة بأسلحة يجب ألا تُستخدم في المناطق المدنية. وفي أماكن أخرى في حلب، يتم التقاط جثث رجال وأولاد بشكل شبه يومي وهي ملقاة في النهر، وقد أُطلق عليهم الرصاص في الرأس وقُيِّدت أيديهم خلف ظهورهم. وتطفو الجثث على سطح الماء من جهة الجزء الخاضع لسيطرة القوات الحكومية من النهر. وكان من بين الضحايا الذين عُثر عليهم في الأسبوع الأول من مارس/آذار صبي في الثانية عشرة من العمر ووالده. وكان كلاهما، كغيرهما من القتلى الذين تم التعرف على هويتهم حتى الآن، قد اختفيا في منطقة من المدينة تخضع لسيطرة الحكومة.

وأظهر فيلم فيديو صُوِّر من جزء آخر من البلاد صبياً يتراوح عمره بين ١٢ سنة و ١٤ سنة، وهو يحمل بلطة ويقف فوق جسد رجل، تم تحديد هويته فيما بعد على أنه العقيد عز الدين بدر. ويُظهر الفيلم رجلاً مُلقى على الأرض، وقد قُيِّدت يداه خلف ظهره، بينما يُسمع صوت في الخلفية قائلاً: «إنه ليس قوياً». ثم يهوي الصبي بالبلطة على عنق الرجل وسط هتافات استحسان من أفراد الجماعة المسلحة.

ومضت هاريسون تقول: «إن الأطفال في سوريا يتعرضون للقتل والتشويه بأعداد كبيرة على نحو متزايد نتيجة لعمليات القصف التي تنفذها قوات الحكومة. وشاهد العديد من الأشخاص والديهم وأشقاءهم وجيرانهم وهم يمزَّقون إرباً أمام عيونهم. ويكبر هؤلاء الأطفال وهم يتعرضون للأهوال التي تفوق التصور.»

وفي منطقة بجنوبي دمشق، تحدث شهود عيان عن «حفرة الموت» التي يُعتقد أن قوات المعارضة المسلحة ألقت فيها جثث الأشخاص الذين قامت بإعدامهم من المقاتلين المؤيدين للحكومة أو الذين يُشتبه في أنهم مُخبرون للسلطات. وفي حالة أخرى أُخبر باحث في منظمة العفو الدولية كيف عُثر على جثة رجل متهم بأنه متعاون مع النظام بعد قتله على أيدي إحدى الجماعات المسلحة.

فقد قال أحد الجيران لمنظمة العفو الدولية: «ذهبنا إلى هناك فوراً فوجدناه ملقى على كومة قمامة، ورأينا ثقب رصاصة في وسط جبينه وإصابة بسلاح ناري في كتفه... كما كُسرت ركبته وعُلِّقت عليه بطاقة بنية اللون كُتبت عليها عبارة «العواينى» (المتعاون) العقيد هلال عيد».

ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فقد نزح داخلياً ما يربو على مليوني شخص من المدنيين. وبعد فرارهم من منازلهم تعرَّض العديد منهم للقصف في المناطق التي لجأوا إليها، فنزحوا منها مرة أخرى. وقد أغلقت تركيا حدودها مع سوريا جزئياً، تاركةً آلاف النازحين داخلياً وقد تقطَّعت بهم السبل على الجانب السوري من الحدود في ظروف مريعة.

واختتمت آن هاريسون تصريحها بالقول: «مع كل ساعة تمرُّ من دون اتخاذ قرار من قبل المجتمع الدولي، يُزهق المزيد من أرواح البشر. فكم من المدنيين يجب أن يلقوا حتفهم قبل أن يحيل مجلس الأمن الوضع في سوريا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كي يصبح بالإمكان مساءلة مرتكبي هذه الجرائم الفظيعة؟

للإطلاع:

http://www.amnesty.org/ar/news/snapshot-syria-un-must-take-urgent-action-ensure-justice-victims-gross-abuses-2013-03-14

اختبار لذكاء الأصدقاء!

ياسر عطا الله

سقطت رواية «استخدام المعارضة لسلاح كيماوي» بسرعة قياسية. نائب وزير الخارجية الروسية غينادي غاتيلوف غرد على تويتر معلناً أن «لا أدلة مؤكدة على استخدام المعارضة السورية لأسلحة كيماوية»، ما يسجل تراجعاً روسياً عن تأييد رواية النظام، فالهدية التي ظنت موسكو أنها جاءتها من السماء، سرعان ما تبين عدم صلاحيتها لأكثر من أربع وعشرين ساعة..

إسرائيل أبقت الأمر معلقاً، فهي تؤكد استخدام أسلحة كيماوية في خان العسل، ولكنها، ولأسباب مجهولة، تتكتم على هوية الفاعل.

وهكذا انفض معسكر (المصدقين) ليبقى صاحب الرواية، النظام السوري، وحيداً في تشبثه بهذه الخرافة، ولم يوفر وزير إعلام النظام، عمران الزعبي، هذه المناسبة الأليمة ليستعرض مجدداً خفة ظله، إذ حاجج بطريقة لا تخلو من طرافة: فثمة صاروخ محمل بسلاح كيماوي أطلق على خان العسل، والمعارضة، بالتأكيد، هي من أطلق هذا الصاروخ.

ومن أين جاء هذا التأكيد؟ بسيطة.. فالنظام يتمتع بأخلاق ووطنية وحس بالمسؤولية تمنعه من القيام بعمل مثل هذا، فمن بقي في دائرة الاتهام إذاً؟!!

الواقع إن القياس المنطقي الذي استخدمه الزعبي يثبت تماماً ما يحاول نفيه، أو، وعلى نفس الدرجة من الصحة، ينفي ما يحاول إثباته، فإذا ما سلمنا بالأخلاق كمقدمة لهذه القضية (بلغة المناطقة)، فإن النتيجة الوحيدة اللازمة عن ذلك هي أن النظام وحده هو المتهم بإطلاق هذا الصاروخ.

إن الأخلاق والوطنية وحس المسؤولية التي تبيح للنظام أن يستخدم طائرات الميغ وصواريخ سكود، فضلاً عن المدفعية والدبابات والقناصة، ليقتل عشرات الآلاف من شعبه، هي الصفات الحميدة نفسها التي تقوده إلى استخدام الأسلحة الكيماوية.

وبعيداً عن أخلاق النظام وأخلاق وزير إعلامه، فمتى امتلكت المعارضة سلاحاً كيماوياً؟ من أين جاءها هذا السلاح، وهي التي لا تزال تجاهد للحصول على مضادات دروع، وبنادق، وذخيرة عادية، وتحلم بامتلاك (ستينغر)؟ ولكن ما الذي نفعله هنا؟ هل علينا أن نتورط نحن أيضاً في هذه المحاججة السخيفة؟!

من يصدق أن المعارضة السورية هي التي أطلقت الصاروخ، سوى البلهاء، ومحللي النظام السياسيين، وحسن نصر الله طبعاً؟! ولكن ماذا عن المواقف الدولية (بعيداً عن الموقفين الروسي والإسرائيلي)؟

الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، قال إن «استخدام أي طرف (ولا حظوا عبارة أي طرف) للسلاح الكيماوي في سورية هو جريمة شنيعة»، ودعت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة إلى إجراء تحقيق أممي في المسألة، وكان الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، قد صرح من تل أبيب أنه «في حال ثبت استعمال أسلحة كيميائية، فإن قواعد اللعبة ستتغير.. إنه خطأ فادح ومأسوي.. وعلى نظام الأسد أن يدرك أنه سيكون عليه تحمل المسؤولية»، قبل أن يضيف عبارته الأثيرة: «الأسد فقد كل صدقيته وشرعيته وعليه أن يرحل..».

إنها العبارات الفارغة نفسها التي اعتدنا سماعها إثر كل نقلة كان النظام يقدم عليها في حربه على السوريين: استخدام المدفعية، ثم الدبابات، ثم الطائرات.. وصولاً إلى صواريخ سكود.

إذاً يحق لنا أن التساؤل عن (الخط الأحمر) الذي طالما تحدثت عنه واشنطن، ونخشى أن تكرار الحديث عن هذا (الخط الأحمر) يوحي بأنه لا وجود لأي خط أحمر على الإطلاق.

ولماذا استخدم النظام السلاح الكيماوي في خان العسل؟ بالتأكيد لا ليقتل عشرين أو ثلاثين شهيداً إضافياً، فقد كان بإمكانه قتل أضعافهم بوسيلة أخرى أكثر سهولة وأقل إثارة للبلبلة.

إنها، على الأرجح، محاولة جديدة لجس النبض، فالنظام يوقن بأنه مضطر، عاجلاً أو آجلاً، لاستخدام الكيماوي، ولكن قبل ذلك عليه أن يختبر النصيحة الإيرانية (وربما الروسية) التي يسمعها كل يوم: «لا تخشوا من تدخل خارجي، فأمريكا غير راغبة بهذا التدخل مهما فعلتم».

انشقاق رئيس الوزراء.. اللبناني

محمد سليم

لم تأت استقالة رئيس الحكومة اللبنانية، نجيب ميقاتي، خارج سياق ما يحدث في سوريا، فـ «الرغبة في إفساح مجال للحوار، وترك المسؤولية لحكومة إنقاذيه قد تنجح فيما لم تنجح فيه هذه الحكومة..»، هي عبارات غير قابلة للصرف في الحياة السياسية اللبنانية. إنها كليشيهات بروتوكولية لا تنجح في تمويه الأسباب الحقيقية، القريبة منها والبعيدة..

بعد جلسة ماراتونية للحكومة، اتخذ ميقاتي قراره غير المفاجئ، ذلك أن حليفيه، حزب الله وميشال عون، قد خذلاه في ملفين ملحين، فهما مصران على الانتقام من اللواء أشرف ريفي عبر عدم التمديد له، وكذلك هما مصران على تأجيل الانتخابات النيابية إلى أجل غير مسمى.. والرجل الذي اشتهر فيما سبق بطواعيته وقدرته على الامتثال، يبدو اليوم غير قادر (وغير مستعد) على تحمل وزر هذين (الذنبين)، فالإطاحة باللواء ريفي، ابن طرابلس، سوف تطيح بما تبقى من شعبية ميقاتي في مدينته الشمالية، أما تطيير الانتخابات فهي ستضعه في مواجهة قوى، داخلية وخارجية، لا قبل له على مواجهتها.

ولكن ميقاتي ارتكب مثل هذه (الذنوب)، وأكبر منها، فيما سبق، ولم يعبأ بمواجهة طائفته ولا أبناء مدينته الطرابلسيين، ولا بالسعودية مع ما تمثله من ثقل في لبنان، ولا حتى ببعض الدول الغربية، وعلى رأسها فرنسا، التي قلما رضيت عن انطوائه تحت عباءة حزب الله..

فلماذا يبدي الآن هذه الممانعة إزاء المهام الجديدة الموكلة إليه، ويلجأ، عند أول سانحة، إلى الاستقالة والفرار بجلده؟

اعتاد اللبنانيون أن يصفوا ميقاتي بأنه رئيس حكومة النظام السوري في لبنان، فاليد الطولى التي كانت لنظامنا هناك، هي التي حملت رجل الأعمال الطرابلسي إلى سرايا بيروت، وهي التي قوت شوكته وحمته من ضربات معارضيه، وجعلته لا يخشى غضب مواطنيه وأهل مدينته..

ولكن سنتين من الثورة كانتا كفيلتين بتقييد هذه اليد، بل وبشلها تماماً، فإذا كان الثوار قد أفقدوا النظام هيبته في سوريا، فإنهم أفقدوه إياها في كل مكان. لقد انتزعوا أنيابه، وأحرقوا أوراقه الإقليمية التي واظب على تجميعها طيلة أربعين عاماً. وميقاتي يمتلك من الذكاء ما يكفيه لإدراك هذه المتغيرات المتسارعة، وإذا كان قد تأخر، فها هو يفعلها: قفز من السفينة الموشكة على الغرق.

تقول تسريبات مصدرها مقربون من ميقاتي إن الدافع الأكثر إلحاحاً وراء استقالته، يتمثل في معرفته بالقرار الحاسم الذي اتخذه حزب الله، وهو الدخول بكل ثقله، وعلى المكشوف، في الحرب على السوريين، ومرة أخرى فإن لدى الرجل من الذكاء ما يجعله يدرك أن هذه إشارة

إضافية، بل ربما هي الدليل القاطع، على أن السفينة تغرق، فالحزب «المقاوم» لن يزج بكل قواه في معركة صعبة وحساسة لولا يقينه بأن حليفه قد دخل مرحلة الخطر.

ولكن أين المفاجأة في (انشقاق) ميقاتي؟ فإذا كان رئيس حكومة النظام في دمشق قد فعلها، أفلا يفعلها رئيس حكومته في بيروت؟!

حرية – العدد (٢٩) ٢٠١٣/٣/٢٥

الحكومة المؤقتة بين إغواء (مقعد الجامعة) وتحفظ الجيش الحر

هشام القاسم

كما في كل شؤون المعارضة السورية، فقد كانت ولادة الحكومة المؤقتة متعسرة، إذ تأجل الاجتماع بشأنها مرات عدة، وساد جدل حول جدواها وتوقيتها هدد وحدة الائتلاف وقابليته للاستمرار، إذ برزت وجهتا نظر مختلفتان، تخشى الأولى أن يمهد تشكيل هذه الحكومة إلى فرض واقع التقسيم، فيما تقول وجهة النظر الأخرى إن هناك «حاجة حقيقية لسلطة بمهام تنفيذية في المناطق المحررة».. كما أن هذه الحكومة ستكون الطريق إلى الحصول على مقعد سوريا في الجامعة العربية، ما يفرض، تلقائياً، اعترافاً إقليمياً ودولياً..

أكثرية أعضاء الائتلاف كانت تدعم وجهة النظر الثانية، مقابل أقلية تعارض تشكيل الحكومة (هناك من يؤكد أن رئيس الائتلاف، أحمد معاذ الخطيب، كان شبه وحيد في هذا الموقف)، وأياً يكن فقد تجاوز الائتلاف هذا الانقسام، لتنجح هيئته العامة، فجر الثلاثاء الماضي، في انتخاب عضو المجلس الوطني، غسان هيتو، ليكون أول رئيس للحكومة الإنتقالية، وقد حصل هيتو على ٣٥ صوتاً، بينما حصل منافسه وزير الزراعة السابق المنشق، أسعد مصطفى، على سبعة أصوات، تلاه وليد الزعبي بصوتين.

ولكن عملية الانتخاب لم تكن بلا أعراض جانبية، إذ ثارت اعتراضات من داخل الائتلاف على اسم رئيس الحكومة المنتخب، وقد أعلن ١٢ عضواً تجميد عضويتهم (أصبحوا ١١ بعد تراجع سهير الأتاسي).. فمن هو هيتو ولم الاعتراض عليه؟

ولد غسان هيتو في دمشق عام ١٩٦٤ لأسرة دمشقية من أصول كردية، وأمضى قسماً كبيراً من حياته في الولايات المتحدة، حيث حصل على إجازتين في الرياضيات والمعلوماتية من جامعة بوردیو في انديانا العام ١٩٨٩، وعلى ماجستير في إدارة الأعمال العام ١٩٩٤. وشغل لمدة ١١ عاماً منصب المدير التنفيذي في شركة (اينوفار) الأمريكية لتكنولوجيا الاتصالات في تكساس.

ومنذ اندلاع الثورة السورية نشط هيتو في المجالين الإنساني والسياسي، فقد شارك في تأسيس (تحالف سوريا الحرة) في الولايات المتحدة، كما شارك في تأسيس (هيئة شام الإغاثية) للعمل على «دعم الشعب السوري ورفع المعاناة عنه»، وفي تشرين الثاني من العام ٢٠١٢، ترك منصبه في (اينوفار) ليتفرغ للعمل في صفوف المعارضة، إذ قام بتأسيس (وحدة تنسيق الدعم الإغاثي والإنساني في الائتلاف) التي تعمل عبر الحدود السورية التركية، وتوصل مساعدات إلى الداخل السوري.

من بين أعضاء الائتلاف المعترضين على هيتو المتحدث باسم الائتلاف، وليد البني، الذي برر اعتراضه بالقول إن «القضية الأساس هي توقيت التصويت والطريقة التي جرى بها. لقد دفع الائتلاف من أجل الحصول على الأغلبية في مجموعة لم يتم انتخابها»، وهناك أيضاً كمال اللبواني الذي قال لـ (فرانس برس) إن «الائتلاف هو هيئة غير منتخبة، ولذلك ليس لها الحق في اختيار رئيس وزراء على أساس حصوله على تصويت الأغلبية. كان يجب أن يتم ذلك بالتوافق.. نحن أعضاء الائتلاف لم ننتخب لتمثيل السوريين. ولذلك فإن هيتو لا يمثل سوى ال٣٥ عضواً الذين صوتوا له. هذه الحكومة هي بمثابة هدية لنظام بشار الأسد».

وإذا كان غريباً أن تكون هذه الحكومة هدية لنظام بشار الأسد، فإن الأغرب هو مطلب السيدين اللبواني والبني بأن يكون التوافق بديلاً عن الانتخاب، ذلك أنهما كانا من أعلى الأصوات في الهجوم على آداء المجلس الوطني (الذي انشقا عنه أيضاً) لأنه «يعتمد المحاصصة بذريعة التوافق بدلاً من الآلية الديمقراطية الحقيقية»!! ثم لماذا فطن الاثنان، الآن وفجأة، إلى أن الائتلاف هيئة غير منتخبة من السوريين؟! لماذا قاتلا ليكونا عضوين في هذا الكيان الذي «لا يمثل كل السوريين» والذي لم يأت «عبر انتخابات حقيقية»؟!

يكرر اللبواني والبني، ومعهما عدد غير قليل من المعارضين، عبارة «غير معروف» في وصف السيد هيتو، وهي عبارة قيلت سابقاً في معاذ الخطيب وبرهان غليون وعبد الباسط سيدا، وستقال، على الأرجح، في كثيرين ممن سيتصدون لأي عمل قيادي في المعارضة، وعبارة «غير معروف» تعني عدم الأسبقية في الانضمام إلى المعارضة، ويتشبث السيد اللبواني، خاصة، بمعيار محدد لتقييم الأشخاص، وهو عدد سنوات سجنه، وبما أن غسان هيتو لم يعرف تجربة السجن، فهو لا يستحق هذا المنصب، الذي يجب أن يذهب إلى رياض سيف أو وليد البني أو، بل تحديداً، إلى كمال اللبواني الذي سبق له أن سجن بضع سنوات.

ولكن إذا اعتمدنا هذا المعيار، فإن رئاسة الحكومة يجب أن تذهب إلى شخص محدد وهو رياض الترك، الذي سجل رقماً قياسياً في عدد سنوات السجن، وإذا تعذر ذلك بسبب تقدم الرجل في العمر، فيجب أن تسند رئاسة الحكومة إلى فاتح جاموس، فهل يرضى اللبواني بهذا الخيار؟!

ربما لا يتذكر السيد اللبواني أن المئات من اليساريين السوريين (حزب العمل مثلاً) قد سبقوه في معارضة النظام، وقبعوا في السجون سنوات طويلة، ما يعني أن كل هؤلاء يقفون قبله في طابور المرشحين.. ولكن هل يصلح هذا معياراً لاختيار رئيس حكومة؟!

أحيط انتخاب رئيس الحكومة باتهامات أخرى، أبرزها أن كتلاً داخل المجلس (الإخوان المسلمون وممثلو المجالس المحلية القريبون من مصطفى الصباغ) قد فرضت اسم هيتو لتستجيب لضغوط قطرية، فيما قال آخرون أنه اختير لأنه فقط مقبول أمريكياً..

لا ينكر إلا مكابر أن الائتلاف يتعرض لضغوط وتداخلات إقليمية ودولية، وبما أن التفاصيل في هذا السياق غير قابلة للإثبات أو الدحض، فالأجدى أن نيمم وجهنا شطر سؤال آخر مختلف، يتصل بكفاءة السيد هيتو وتجربته وسيرته المهنية، وفيما إذا كان يملك القدرات اللازمة لهذه المهمة، مع الانتباه إلى أننا نتحدث عن منصب يحتاج إلى شخص يصلح أن يكون مدير مؤسسة ديمقراطية، لا إلى قائد كاريزمي ملهم، أو زعيم ضرورة..

كل هذه الاعتراضات كانت ستمضي بلا أثر كبير يذكر، غير أن يوم السبت الماضي قد حمل مستجداً ربما يقلب الطاولة، ويعطي للمعترضين ثقلاً لم يكونوا ليمتلكوه، فقد خرج اللواء سليم ادريس رئيس أركان الجيش الحر، ليقول إن «الجيش الحر يشترط للموافقة على غسان هيتو أن يحظى بتوافق جميع الأطراف السياسية للمعارضة».. وليس واضحاً ما المقصود بهذه الأطراف، هل تشمل، مثلاً، تيار التغيير والمنبر الديمقراطي (وربما هيئة التنسيق!)، أم المقصود هو أطراف الائتلاف الوطني فقط؟

لا شك أن اعتراض الجيش الحر، أو تحفظه، سيعطل عمل الحكومة المؤقتة، التي لن تستطيع دخول الأراضي السورية إلا بحماية من هذا الجيش.. فإلى أين ستمضي الأمور؟ هل سيعيد الائتلاف حساباته فيلجأ إلى التراجع عن تسمية هيتو ليتوافق مع المعترضين على اسم آخر، أم سيعمد إلى إقناع قيادة الأركان بخياره، أم أنه سيمضي قدماً دون الالتفات إلى اعتراض الجيش الحر، مع ما يمثله هذا من خطورة وحرج تتصل بمصداقية الحكومة، بل ووجودها الفعلي؟

حرية – العدد (٢٩) ٢٠١٣/٣/٢٥

«ليلي داخلي» حشرجة موت لزمن انتهى

سارة مُراد

أعترف ومنذ البداية، أنني عجزت عن الاستمرار في التنفّس حتى اللحظة الأخيرة من عرض «ليلي داخلي» الذي يُعرَض على خشبة مسرح «القباني» في دمشق منذ ١٠ الشهر وحتى ٢٦ منه، إذ اضطرّرت إلى الانهزام قبل خمس دقائق من نهاية العرض، وغادرت الصالة التي ضمّت إلى جانب بعض العاملين في العرض ما لا يزيد عن عشرة أشخاص جمعاً.

المسرح أبّ الفنون جميعاً، لكنه بالنسبة لي فعل خارج الخشبة، كما هو على الخشبة، ولا يكتمل واحد دون آخر، حيث فعاليّة الطرح الفكري والفني يمكن تلمّسها في تفاعل الجمهور، في آرائه ونقاشه بعد انتهاء العرض. خارج الصالة جلستُ في ربيع دمشق الضبابي، أراقب الخارجين على قلّتهنّ. ومن أمامي، دون انتباه أو اهتمام عبرت مجموعة من الفتيات بعد انتهاء العرض يضحكنّ بسخرية، أمّا الشاب الذي كان جالساً إلى جانبي، وتابع تفاعلي مع العرض، فقد اقترب وهمس لي: من الجيد أنّ «ماركيز» توفّي قبل أن يُشاهد ماذا حلّ بنصّه..

«ليلي داخلي» عن نص الكاتب «غابرييل غارسيا ماركيز» المعنون «خطبة لاذعة ضدّ رجل جالس»، من إعداد «سامر محمد إسماعيل» في أولى محاولاته الإخراجية، والتي تأتي قفزاً على الشروط الموضوعة بأنّ على من يتقدّم لإخراج عرض لصالح مديرية المسارح: أن يكون خريج قسم التمثيل وليس النقد المسرحي، أو أن يملك تدريباً وخبرةً مُعينة في العمل المسرحي في مستوياته الإخراجية والفنية، أمّا الإعداد فلا بُد وأنّه عمليّة فنية تختلف تماماً عن الدراماتورجيا التي يُفترض أنها إعداد النص في أحد أبرز جوانبها، والتي قام بها للعرض الصحفي «خليل صويلح». خليل الصويلح كتبَ عن العرض لصحيفة «الأخبار اللبنانية»- بكل موضوعيّة- ونقتبس: (الرجل الذي بدأ حياته محاضراً في مدرجات الجامعة، لفت الجامعية الشابة بأقوال مقتبسة من تشومسكي، وفوكوياما، وإدوارد سعيد، ومحمود درويش، لكنه في واحد من تقلّباته الليبرالية، سيتحوّل رجل أعمال متوحشاً «يطحن البقر والبشر» في مصنع المرتديلا الوطنية، قبل أن ينتهي سندباداً إعلامياً يتجوّل بين المحطات الفضائية، فهو «يخلع الجاكيت في «العربية»، ويرتدي العباءة في «الجزيرة»، ويحمل برج إيفل على كتفيه في «فرانس ٢٤». خلطة سورية بامتياز أفرزتها المحنة التي تعيشها البلاد بين قوسي «الثورة» و«المؤامرة»).

ما هي هذه الخلطة السورية التي يُمثلها «سمير الصويفي»؟ مَن هم رجال الأعمال السوريين الذين يستطيعون التجوال مع زوجاتهم ما بين جنيف أو بروكسل وعواصم أوروبا الأخرى؟، ما هي نسبتهم في سوريا، وهو من خلفية يسارية، ثقافية بدأت حياتها من منصّات الجامعة وانتقلت إلى منصّات الإعلام؟ إنّها خلطة لا يُشبهها ربما سوى خلطات طفل صغير يحاول صنع قالب حلوى أثناء غياب والدته، إذ تُحمّل شخصية الزوج بكل ما يريد مخرج العرض ومعدّه التهجّم عليه، وهو في واقع الأمر، يتهجّم على كل شيء: يُهاجم المثقفين، ناشطي الفيسبوك، المشاركين في الثورة السورية، المتملقين على حساب الثورة السورية، رجال الأعمال، اليساريين، الإسلاميين (الذين لا تُرى من زوجاتهم سوى يدها الممدودة بصينية القهوة.. وهم يبحثون عن فتيات الستريبتيز !!)، الإعلاميين في القنوات المُغرضة فقط والتي تمّ ذكرها في العرض، إذ وفي الوقت الذي تهاجم فيه الزوجة نشاط زوجها على القنوات المُغرضة يَعرض «طارق مصطفى» على الشاشة في صدر الصالة -والتي يُفترض أنها شاشة الكومبيوتر الذي يتابعه الزوج- صورة مذيع الفضائية السورية «محمد السعيد» الذي تمّ اختطافه وقتله، واتهمت جهات عدّة «جبهة النصرة» الإسلامية المُشاركة في الثورة بالوقوف خلف العملية.

كذلك لا ينجو المدافعون عن حقوق الإنسان أو كما يهزأ العرض منهم عبر خطاب الزوجة «حقوق الحيوان !» ولا تنجو المنظمات الدولية من السخرية من منظمة «العفو الدولية» وحتى «مراسلون بلا حدود»، لأنّ الزوج الذي يُعرّيه العرض ويكشف فساده الأخلاقي والثقافي والفكري والثوري يعمل مع جميع هذه الجهات. أمّا الزوجة التي ظهر وكأنّ حرمانها الجنسي يفوق أي ضغوط أخرى تعيشها، تبدو كالمسوسة بحاجتها الإنسانية هذه، لا تنجح في كسب تعاطف بعض الجمهور السوري الذي يعيش في بلد فقدت خلال عامين، والآن تخطو إلى الثالث، أكثر من ثمانين ألف شاب ورجل وامرأة من مواطنيها، دون الحديث عن أرقام المفقودين والمُعتقلين والمُغيبين قسراً وبعضهم منذ ما يزيد عن العام، وتتحدّث الأرقام عن ما يتجاوز المئة ألف منهم.

حاجتها الجنسية التي نكتشف قبل نهاية العرض بقليل أنها وجدت سبيلاً إلى إرضائها وفي ذات الوقت سبيلاً إلى الانتقام من زوجها الذي لم يُمانع في خيانتها يوماً، في إعلان خيانته، وحتى في ترك زوجته متاحةً لخيانات الآخرين. فذهبت تبحث في مكتب صديقه عن إشباع رغباتها النفسية والجسدية، ولكنها تبقى شخصاً موتوراً، مهزوزاً، يتوسّل قرب قدمي زوجها نظرة عطف، أو تنفجر بصراخ هستيري في وجهه. دون أن ندرك السبب وراء كل هذا الانفعال العبثي، سوى كونها امرأة لم تمانع في التخلّي عن طفلها المعاق إلى دور الرعاية في مقابل البقاء قرب رجل يحتقرها... إنّها ليست أكثر من امرأة تبدو على استعداد لقبول كل شيء مقابل البقاء بقرب هذا الرجل الذي حملت بطفلها منه وهي لم تزل فتاة في منزل أهلها.. وهنا يَفرض التساؤل نفسه: إلى أي مجتمع وجمهور يُقدّم العرض؟! وفي أي وقت؟! وهل حقاً يمكن أن تقدّم الشخصية بهذه الطريقة في التركيب النفسي والذهني، بهذا الأداء العُصابي، وتنال تعاطف أو تفهّم الجمهور السوري الذي كان قبل الثورة مجتمعاً محافظاً في عمومه، وليس إسلامياً إرهابياً كما يمكن للبعض أن يهوى القول.

أخيراً، وليس آخراً، ننوّه أننا لن ندخل في سجال حول مدى مقاربة هذه القراءة النسويّة لواقع وطبيعة المرأة السورية، إذ في ذلك الكثير من الانتقاص. لكننا نذهب مع القائمين على العرض في تركيبهم السياسي المُتّقل على روح النص، مُتسائلين: إن كان الزوج رمزاً لكل فساد في سوريا، من المثقفين إلى الناشطين والإعلاميين وحتى حقوق الإنسان، متاجراً بكل شيء، فهل زوجته رمزٌ لسوريا؟! وفي هذا انتقاصٌ شديد المرارة والإهانة. إذ من الصعوبة بمكان قبول تقديم رمزية وطن في صورة امرأة ليست مخدوعة بل مُحتَقرة وقد رَضت لنفسها بذلك، وكان انتقامها الوحيد بفعل خيانة أشدّ سوءاً، امرأة عُصابية، هستيرية، جسدها مباح دون أيّ حرمات خارجية أو داخلية، تتخلّى عن أطفالها لترضي رغباتها الخاصة فقط.. ولا أعتقد أنّ أيّ موقف سياسي أو رؤية سياسية نقديّة للواقع تحتمل تقديم رمز لوطن بملامح كهذه.. إلاّ أنّ الغضب الكامن في مفردات العرض البصرية كما المشهديّة، في النص والأداء، خاصة مستوى الأداء الجنسي المحموم الذي شكّل مُفارقة مُثيرةً للسخرية مع الأغاني الرومانسية التي تمّ توظيفها من أغنية أم كلثوم «اسأل روحك» بصوت المطربة السورية «ربا الجمال» وحتى «داليدا»، هذا الغضب ظهر كصرخة ظلاميّة، كحشرجة موت لزمن انتهى ويرفض القائمون على العرض الاعتراف بواقعهم الجديد، وهم مُنسلخون عنه تماماً.

العرض «ليلي داخلي»، بتوقيع سامر محمد اسماعيل مخرجاً، وتمثيل روبين عيسى وبسام البدر.

النوروز عيد وطني لكل السورين

جورجيت أسعد

النيروز أو «النوروز» عيد قومي للأكراد أينما وجدوا، وهو عيد الربيع الذي تحتفل به كل شعوب المنطقة، تحت تسميات تتشابه أو تختلف، مما يؤكد وحدة التراث والفكر الانساني لشعوب المنطقة وسكانها، والتي عملت أنظمة الاستبداد والقمع على تفتيتها، وبشكل خاص في سوريا، حيث دأبت سلطة البعث على مصادرة وقمع وتشويه النسيج الاجتماعي المتنوع في سوريا، بحجة شعارات قومية وسياسات اجتماعية خارج حدود الزمان والمكان، مما أدى لغياب الهوية السورية طيلة خمسة عقود من سلطة البعث.

ومع أن قمع هذه السلطة وفسادها قد وقع على كافة مكونات الشعب السوري، إلا أنه من الإنصاف بمكان أن نعترف بأن أشقاءنا الأكراد عانوا القسط الأوفر من الاضطهاد، في ظل هذه السلطة التي حرمتهم أبسط الحقوق الثقافية والقومية، كحق تعلم اللغة الكردية والتحدث بها، إلى حق ممارسة الطقوس والأعياد القومية كالنوروز مثلاً، مع أن الكثير من أبناء الشعب السوري وقواه الحية عملوا طيلة سنوات البعث العجاف على مشاركة أخوتهم الأكراد هذه الاحتفالات التي واجهتها أجهزة الأمن بإطلاق النار على المدنيين أثناء احتفالاتهم، مما أوقع ضحايا في منتصف ثمانينات القرن المنصرم.

والآن بعد تجاوز الثورة السورية عامها الثاني، يكتشف السوريون بكل تلاوينهم أنهم ضحايا استبداد واحد، ويرفعون شعار «الشعب السوري واحد»، ويستمر النظام بقتل السوريين وتدمير بيوتهم، دون أن يمنع ذلك الشعب الكوردي من الاحتفال بعيد النوروز في سوريا، رغم محاولات أعوان النظام المندحر في «حزب الاتحاد الديمقراطي» إعاقتهم ومنع احتفالات النوروز في أكثر من بلدة أو مدينة.

لكن الثورة الماضية في انتصاراتها كفيلة بدحر الطغاة وأعوانهم، مقابل وحدة الشعوب والمواطنين، لنبني معاً سوريا جديدة لكل السوريين، في إطار دولة تعددية ديمقراطية لا يقصى فيها أحد، سوريا الجديدة التي يتاح فيها الاحتفال بنوروز القادم كعيد وطني يجمع كل السوريين على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم.

كاريكاتير العدد - الأسلحة الكيميائية

طليعة الكربلائيين ومقتل الشيخ البوطي

فداء يونس

أعلن التلفزيون السوري استهداف الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي، في تفجير انتحاري داخل مسجد الايمان وسط العاصمة دمشق يوم الخميس الفائت، والذي أدى بحسب مصادر النظام إلى مقتل ٤٢ مواطنا وجرح ٨٤ آخرين ممن كانوا يتابعون دروس الشيخ البوطي في هذا الجامع كل يوم خميس.

المعارضة السورية بلسان رئيس الائتلاف الوطني الشيخ معاذ الخطيب أدانت هذا العمل الارهابي، وأوضح الخطيب «أن ديننا وأخلاقنا لا تسمح أبدا أن نتعامل مع الاختلاف الفكري بطريقة القتل»، مرجّحاً وقوف نظام الأسد وراء العملية. كما أدانت القيادة المشتركة للجيش الحر في بيان لها «الاعتداء الإرهابي والإجرامي الذي وقع اليوم على بيت من بيوت الله، وأدى إلى مصرع وجرح العديد من المواطنين الأبرياء العزّل وأسفر أيضا عن مقتل الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي» .

ولد الشيخ البوطي في عام ١٩٢٩، ونال شهادة الدكتوراه في أصول الشريعة الاسلامية من جامعة الازهر في العام ١٩٦٥. وله أكثر من ستين كتابا في الشريعة والفقه، كما يُعتبر من أشد الموالين لنظام الأسد وأشد المبررين لسياساته التي أدت لقتل ما يقارب ٨٠ ألف مواطن سوري، وهذه العلاقة بين الشيخ ونظام الأسد ترجع إلى أحداث الثمانينات من القرن الماضي، حين وقف مع الأسد الأب ضدّ الإخوان المسلمين، مما منحه حظوة في النظام، حتى أنه قال في وفاة باسل الأسد: «إنني أراه من هنا في الجنة جنباً إلى جنب مع الصديقين والأنبياء».

لكن الأسوأ جاء بعد اندلاع الثورة السلمية في آذار/ مارس منذ عامين حين خرجت الناس من الجوامع في تظاهرات تطالب بالحرية والاصلاح، فأفتى بتحريم هذه التظاهرات قائلاً: «غالبية الناس التي تخرج من صلاة الجمعة الى التظاهر، لا تعرف شيئا عن الصلاة»، مما أدى إلى طرده من أحد مساجد دمشق في تموز/يوليو ٢٠١١.

وزاد في غلوائه حدّ الشطح حين أفتي بشرعية ما يقوم به شبيحة الأسد من إجبار الناس على السجود لصورة بشار، بقوله «اعتبر صورة بشار بساطاً.. ثم اسجد فوقه». لكن أغلب المسلمين اعتبرت قوله نفاقاً وكفراً. وزاد في الأمر حين شبه مقاتلي الجيش السوري ضد الثوار بأصحاب النبي (ص) لأنهم يقومون بمهام لإنقاذ البلاد، ودعا لهم بالتوفيق والسداد. حتى أن المتظاهرين في مدينة دير الزور أحرقوا مؤلفات البوطي وكتبه في جمعة «أحفاد خالد».

الثوار والمسلمون عموماً لا يقبلون هذه الفتاوى التي تبرر فساد النظام وقمعه، لكنهم أيضا لا يبررون تفجير دور العبادة وقتل الناس الأبرياء، التي وصفها بيان الجيش الحر «أن هذه الأعمال الإرهابية والإجرامية هي بداية لمرحلة خطيرة للغاية لخلط الأوراق تخوضها قوى إقليمية لطالما استعملت ورقة الإرهاب لتحقيق غايات سياسية ومحاولات رخيصة لتبرير دخول مقاتلين من دول الجوار والإقليم بحجة حماية بعض المقامات والمزارات».

وهذا ما يشي بضلوع النظام في هكذا مؤامرة، يجري التمهيد لها منذ تحدث ضابط الأمن السابق وسفير سوريا في الأردن بهجت سليمان عن «الكربلائيين» في إشارة لمقاتلي حزب الله الذين يحاربون الشعب السوري لتأخير سقوط النظام. وجاءت دعوة المفتي لجهاد المسلمين ضد الثورة، وأيدها الشيخ البوطي في آخر خطبه قبل اغتياله حين دعا للجهاد أيضاً، ويأتي اغتياله الآن كمقدمة لنشاط كربلائي يفجر ويدمر ما بقي من سوريا.